خواطر عن 13 يونيو 1974..

ما سبب رفض جيش وقبائل الشمال مشروع (الدولة المدنية)؟

بقلم/ منصور عامر:

في بدايات شهر يونيو من العام 1974م كنت أستعد لامتحانات الثانوية العامة بصنعاء حين توجه أخي محمد أحمد النعمان، وكان وقتها المستشار السياسي لرئيس المجلس الجمهوري القاضي عبد الرحمن الإرياني، حاملا رسالة إلى الرئيس العراقي الراحل أحمد حسن البكر يشرح فيها أن الجهات الأمنية اكتشفت مخططاً انقلابيًا تموله بغداد ضد النظام القائم حينها في صنعاء، لكن الزيارة انقطعت بقيام انقلاب آخر اشترك فيه كبار ضباط الجيش مع كبار شيوخ القبائل، وكانت ذريعتهم العلنية هي (التسيب الإداري والفساد المالي)، وتم لهم الأمر بسهولة ويسر ودون مقاومة في 13 يونيو / حزيران 1974م، وتولى الراحل إبراهيم الحمدي رئاسة ما سمي "مجلس القيادة" الذي ضم في عضويته: أحمد الغشمي ومحمد وعلي ودرهم أبو لحوم ومحسن العيني ويحيى المتوكل ومجاهد أبو شوارب وعبد الله عبد العالم وعلي الضبعي وعبد الله الحمدي شقيق إبراهيم، وعدداً من الضباط، ما جعله يبدو انقلابا عسكريا قام به على أنفسهم من كانوا يحكمون قولاً وفعلاً، وشارك فيه عدد من أعضاء المجموعة التي كانت تعد للانقلاب الممول من العراق، حسب الوثائق التي مازالت موجودة في أرشيف الوالد رحمه الله.

كان المجلس الجمهوري يتكون من القاضي عبد الرحمن الإرياني والأستاذ أحمد محمد النعمان والقاضي عبد الله الحجري، وكان الدكتور حسن مكي رئيساً للحكومة التي خلفت الحكومة المقالة التي ترأسها القاضي الحجري وثيق الصلة بالسعودية التي جاءت به قبلها عضوا للمجلس الجمهوري من موقعه كسفير لدى دولة الكويت وكان شديد القرب من القبائل والمتدينين، بينما مثّل الأستاذ النعمان النموذج الأقرب إلى المثقفين والنخبة الليبرالية الداعية إلى دولة مدنية لا يكون للجيش والمشائخ دور أساسي في إدارة الدولة ،

وهكذا مثّل القاضي الإرياني توازنًا دقيقًا بين النخب الحاكمة والمجتمعية بتوجهاتها الدينية والقبلية وكان شديد الثقة بالشيخ سنان أبو لحوم ولا يتخذ قراراً إلا بمشورته ورضاه.

كان اختيار الراحل حسن محمد مكي (من أبناء الحديدة) رئيسًا للحكومة مفاجئاً ومزعجاً لكل من يعرف النفوذ الذي كان يتمتع به الشيخ سنان أبو لحوم عبر تأثيره على القاضي الإرياني وكذلك تحكم إخوانه بوحدات عسكرية قوية (الاحتياط العام وسلاح المدرعات) ووجود (ابن عمهم) العقيد درهم قائداً عسكرياً لمحافظة تعز، وكان ذلك ثاني قرار (بعد إقالة الحجري) يتخذه الإرياني بنصيحة مستشاره السياسي محمد النعمان الذي أراد كسر احتكار منطقة بعينها لرئاسة الحكومة دون تشاور مع الشيخ سنان، وأتذكر حالة الغضب التي انتابته حينها وبداية الشعور لديه بأن الرئيس الإرياني لم يعد متمسكاً به وأنه صار يميل لما يقدمه له مستشاره السياسي الذي كان حريصًا بدوره على تقليص دور الجيش وكبار المشائخ عن إدارة الدولة ما جلب عليه سخطهم فدفع حياته ثمن ذلك في 28 يونيو 1974م.

الرئيس الشهيد سالم ربيع علي

لم يطل صبر كبار المشائخ وكبار الضباط، وبدأت خيوط الاستعداد للانقلاب الذي أطلق عليه (حركة التصحيح)، وارتفعت نبرة التحدي للقاضي الإرياني وكان في صدارتها الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر رئيس مجلس الشورى وقتها، الذي قام بحشد القبائل مهدداً باقتحام العاصمة إذا لم يقدم الإرياني استقالته.

حاول النعمان تهدئة الموقف والتعرف على حقيقة ما يجري فقام بزيارة الى مقر إقامة الأحمر في مدينة خمر شمال العاصمة رافقه فيها الشيخ سنان أبو لحوم الذي لعب الدور المحوري والأساسي في الانقلاب، رغم أنه كان ينكر معرفته بتفاصيل ما يدور حتى لا يخسر صداقته مع الإرياني، وفي «خمر» فوجئ النعمان بالحشود القبلية على الطريق وصدمته نبرة التحدي والتعدي التي بلغت حد اتهام الرئيس الإرياني بأنه (رأس الفتنة) كما وصفه في اللقاء أحد كبار مشائخ القبائل.

عاد النعمان إلى صنعاء وأبلغ الرئيس بما سمع وشاهد، فما كان من الأخير إلا أن قدم استقالته فوراً بخط يده إلى رئيس مجلس الشوري حسب الدستور ووضع النعمان استقالته في أسفلها، ودعيا المجلس إلى الانعقاد وانتخاب مجلس جمهوري جديد يمارس أعمال رئاسة الدولة، لكن الشيخ الأحمر – ربما بحسن نية وبحسب اتفاق سابق مع قادة الجيش – أحال الأمر إلي العقيد إبراهيم الحمدي باعتباره أكبر الضباط في التراتبية العسكرية المتواجدين في صنعاء (بغياب رئيس الأركان حسين المسوري والقائد العام محمد الإرياني)، وهكذا سلم الأحمر زمام الأمر إلى الجيش، منهياً أول حكم جمهوري مدني في اليمن الشمالي، وأتمنى ألا يكون الأخير.

غادر الإرياني والنعمان البلاد، حيث قرر الأول العيش في دمشق وفضّل الثاني بيروت مقراً له، وفي 28 يونيو 1974م تم اغتيال محمد النعمان في بيروت على يد ملثمين عجزت السلطات اللبنانية عن ملاحقتهم، ولم تبذل الحكومة في صنعاء أي جهد لمتابعة الأمر، كأنما جاء مقتله ليخفف عنها عناء ملاحقته لإسكاته وإبعاده عن المشهد السياسي، فلم يشكل رحيله صدمة لها مع صداقته السابقة بالكثيرين منهم، لكنه مثّل فاجعة لأقرانه من أنصار بناء الدولة المدنية والحوار وسيلة لحل الخلافات وضرورة الابتعاد عن العنف.

لم يمر زمن طويل بعد 13 يونيو 1974م حتى بدأ إبراهيم الحمدي التعامل بدهاء الحاكم القوي الذي يعرف حقيقة مراكز القوى في القوات المسلحة بالذات فعمد إلى إقصاء القادة العسكريين من بيت أبو لحوم الواحد تلو الآخر، وإقالة محسن العيني من رئاسة الحكومة بعد أن دفع بيحيى المتوكل ومجاهد أبو شوارب إلى ترك مواقعهم في الحكومة ومجلس القيادة، وجاء بقادة جدد يثق بهم ويدينون له بالولاء المطلق، وجاء بعبد العزيز عبد الغني لتشكيل حكومة جديدة، وتقارب مع حاكم اليمن الجنوبي سالم ربيع علي (سالمين)، وتوثقت علاقته بالرياض لفترة قصيرة قبل أن تتوتر في نهاية حكمه، ومكنه كل ذلك من توسيع قاعدته الشعبية معتمداً على قوة شخصيته وصغر سنه وبساطته ونزاهته، والأهم أنه كان أول رئيس يمني يشاهده الناس على شاشات التلفزيون ما جعلهم يرونه قريباً جداً منهم.

لماذا أزعج اختيار "مكي" رئيساً للحكومة أنصار "أبو لحوم"؟ وكيف كان مصير الإرياني؟

سر تقارب علاقة الحمدي مع "سالمين و الرياض"

وتزامنت سيطرة الحمدي الكاملة على مؤسسات الحكم مع طفرة مالية في دول الخليج فكانت تحويلات المهاجرين إلى الداخل مصدراً لتعزيز الاحتياط النقدي، كما ساهمت في نشاط اقتصادي وحركة عمران مذهلة والبدء في إنشاء بنية تحتية حديثة، وازدهار مدهش للعمل التعاوني الخيري في القرى اليمنية شمل شق طرقات ريفية وشبكة كهرباء محلية ومستوصفات ومدارس في عموم المناطق التي ينتمي إليها العاملون اليمنيون في الخليج، لكن تعامله القوي الحاسم مع كبار المشائخ وإضعاف مكانتهم المعنوية ومحاصرتهم في قراهم ومدنهم جلب عليه أحقاداً كثيرة، كما شكل خلافه المتصاعد مع المملكة العربية السعودية مصدر استقطاب لمعارضيه في الداخل.

* عن (إندبندنت عربية).